جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي
وتحت إشراف:
المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي
و بالتعاون مع:مركز البحث في التكنولوجيات الصناعية
ملتقى الدكتوراه الدولي متعدد الاختصاصات(IPPM'20)

الطبعة الأولى، 23--26 فيفري 2020
الموضوع: التكنولوجيا الحديثة وجودة الحياة

قالب الملتقى : 4إلى 5 صفحات

عنوان المداخلة: أحكام الأملاك الوقفية في التتشريع الجزائري

الإسم واللقب : مزيان حماش
إسم و لقب المشرف: عماد جراية
مؤسسة الانتماء : جامعة حمه لخضر- الوادي-
البريد الالكتروني للمؤلف الرئيسي : hammache-meziane@univ-eloued.dz

1. ملخص الدراسة ـ الملخص ـ الكلمات المفتاحية

الملخص :

يتناول هذا البحث بالدراسة الجانب القانوني لأحكام الوقف في القانون الجزائري، وذلك من حيث تعريف الوقف ، وبيان أركانه، وشخصيته الحكمية ، وإجراءات تكوين الأملاك الوقفية و آثارها ، وغير ذلك من الخصائص والمميزات التي أعطاها القانون الجزائري للوقف.

الكلمات المفتاحية :

- الوقف .
- الأملاك الوقفية.
- القانون الجزائري.
- المشرع .

2. تقديم موضوع البحث:

مقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

فيعتبر الوقف مؤسسة خيرية اجتماعية ذات نفع عام، وهو مصدر من مصادر المال في الدولة الإسلامية، له أهمية كبيرة في عملية التطور والنمو الاقتصادي والاجتماعي، وكان هذا المصدر المالي موضوع اهتمام العلماء والباحثين عبر العصور.

لقد بدأ الاهتمام بجمع الأحكام الشرعية المتعلقة بالوقف، وتدوينها في شكل قواعد ومواد قانونية موحدة من طرف سلطات الدول الإسلامية، وكان من أوائل الأعمال التي أنجزت بهذا الخصوص ما قام به محررو مجلة الأحكام العدلية في عهد الدولة العثمانية، بجمع مسائل الوقف في شكل مواد قانونية بلغت 485 مادة.

وفي بلدنا الجزائر توسعت الأملاك الوقفية خلال العهد العثماني، وبعد دخول الاحتلال الفرنسي تأثرت تلك الأملاك، وخاصة عندما قام النظام الفرنسي بمنح سلطة الاستيلاء للمعمرين على الأوقاف. ولمّا حصلت الجزائر على استقلالها أصدرت الحكومة آنذاك قانونا بمرسوم، نظمت بموجبه الأملاك الحبسية فنشأت بذلك قوانين عرفت بقوانين الوقف.

2-1-الاشكالية :

من خلال ما اطلعت عليه من الدراسات في مجال الأوقاف وجدت أغلبها اهتم بالأحكام الفقهية للوقف ، او آليات استثماره ، او علاقته بالتنمية المستدامة ، ونادرا ما نجد من تصدى للجانب القانون لأحكام الوقف ، وعليه فقد انبنى

هذا الموضوع على تساؤلات تتطلب الجواب وهي :

1- ما حقيقة الوقف في القانون الجزائري ؟ وماهي أركانه وأنواعه ؟
2- ماهي إ جراءات إنشاء الأملاك الوقفية وآثارها في القانون الجزائري ؟
3- ما هي طرق استغلال وإستثمار الأملاك الوقفية في القانون الجزائري ؟

2-2-الأهداف :

تهدف هذه الدراسة الى ما يلي :

1- بيان الإطار التشريعي والتنظيمي للوقف في الجزائر.
2- الوقوف على عدد من المصادر والمراجع القانونية التي تعرضت لأحكام الأملاك الوقفية.
3- إظهار بعض ما أهمله قانون الأملاك الوقفية الجزائري.

2-3-مفاهيم الدراسة :

قامت الدراسة بتجلية بعض المفاهسم وهي كالآتي :

1- تعريف الوقف لغة وقانونا.
2- توضيح اركان الوقف وما يشترط لكل ركن منها في القانون الجزائري.
3- تعريف الأوقاف العامة والأوقاف الخاصةفي القانون الجزائري.
4- مفهوم الشخصية المعنوية.

3-الإجراءات المنهجية:

1-3 خطة البحث:

تكونت خطة البحث في الموضوع من : مقدمة، وثلاثة مباحث وخاتمة، وتفصيلها كما يلي:

- المقدمة: وتضمنت اشكالية البحث ، وأهدافه ، ومفاهيم الدراسة.
- المبحث الأول : تعريف الوقف وبيان أركانه وأنواعه.
- المطلب الأول : تعريف الوقف لغة و قانونا وبيان اركانه.
- المطلب الثاني : أنواع الأملاك الوقفية وخصائصها.
- المبحث الثاني : اجراءات إنشاء الأملاك الوقفية وآثارها.
- المطلب الأول : إجراءات تحويل الأملاك الخاصة و العامة الى أملاك وقفية.
- المطلب الثاني :الآثار المترتبة عن تحويل المال الى ملك وقفي.

- المبحث الثالث : طرق استغلال واستثمار الأملاك الوقفية
- المطلب الأول : إستثمار الملك الوقفي بالتأجير.
- المطلب الثاني : استثمار الأراضي الزراعية والبساتين .
- الخاتمة : في نتائج البحث والتوصيات.

3-2-المنهج و أدوات الدراسة:

ترسمت في المنهج العلمي ما يلي :

أ-المنهج الاستقرائي : وقد استعملته في جميع جزئيات الموضوع ، ابتداءا من التعريف اللغوي والقانوني للوقف ، وبيان أركانه ، وأنواعه ، وخصائصه.

ثم تتبعت إجراءات إنشاء الأملا ك الوقفية وآثارها ، كما تتبعت بعض طرق استغلال الأملاك الوقفية .

ب-المنهج التحليلي: وتجسد ذلك عند تحليل بعض التعريفات القانونية والنصوص التشريعية ، من أجل ابراز الفراغ والغموض الموجود في قانون الأوقاف.

4-صعوبات البحث:

واجه الباحث بعض الصعوبات اثناء عملية البحث ، والتي من أهمها قلة المصادر والمراجع التي تعرضت للجانب القانوني للأحكام الوقف ، وكان لزاما لمن أراد معرفة أحكام الأملاك الوقفية في القانون الجزائري ، أن يتتبعها في الجريدة الرسمية ، من خلال المراسيم التنفيذية ، أو في أحكام القانون المدني وقانون العقوبات وغيرها ، وهذا ما يتطلب جهدا كبيرا للحصول على المعلومة .

5- خلاصة النتائج:

يمكن تلخيص نتائج البحث في النقاط التالية:

1- عرف المشرع الجزائري الوقف بأنه: حبس العين عن التملك على وجه التأبيد، والتصدق بالمنفعة على الفقراء، أو على وجه من وجوه البر والخير.

2- حدد التشريع الجزائري أركان الوقف واعتبرها أربعة: (الواقف، ومحل الوقف، وصيغة الوقف، والموقوف عليه)، وذكر شروط كل ركن منها.

3- قسّم التشريع الجزائري الأملاك الوقفية إلى: أوقاف عامة، وأوقاف خاصة.

4- أثبت قانون الأوقاف الجزائري وقانون العقوبات وغيرهما خصائص شتى للوقف، جعلت منه عقدا متميزا عن باقي العقود والتصرفات القانونية.

5- نص التشريع الجزائري على إجراءات تحويل الأملاك الخاصة إلى أملاك وقفية، في إجراءين، كما نص على تحويل الأملاك العامة إلى أملاك وقفية في أربعة إجراءات.

6- نص التشريع الجزائري على الآثار المترتبة عن تحويل المال إلى ملك وقفي وهي: زوال ملكية الواقف، وامتناع نقل ملكية الوقف، وتمتع الوقف بالشخصية المعنوية.

7- يمكن استغلال واستثمار الأملاك الوقفية بطرق مختلفة طبقا لما قرره التشريع الجزائري، أهمها: استثمار الملك الوقفي بالتأجير، واستثمار الأراضي الفلاحية الوقفية بعقد المزارعة، وعقد المساقاة.

6-المراجع:

1- البحر الرائق شرح كنز الدقائق: زين الدين بن إبراهيم بن نجيم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 2002م.

2- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الأمانة العامة للحكومة، المطبعة الرسمية.

3- حاشية الدسوقي على الشرح الكبير: محمد بن أحمد الدسوقي، دار الفكر، بيروت، دون طبعة، دون تاريخ.

4- صحيح البخاري: محمد بن إسماعيل البخاري، تح: محمد بن زهير الناصر، دار طوق النجاة، ط 1، 1422ه.

5- فتح الباري شرح صحيح البخاري: أحمد بن حجر العسقلاني، تح: محب الدين الخطيب، دار المعرفة، بيروت، 1379

6- قانون العقوبات: رئاسة الجمهورية، الأمانة العامة للحكومة، 2012م.

7- القانون المدني الجزائري: رئاسة الجمهورية، الأمانة العامة للحكومة، 2007م.

8- لسان العرب : محمد بن مكرم ابن منظور، دار صادر ، بيروت ، ط 3 ، 1414هـ .

9- المجلة القضائية: العدد الأول 1997م، عن قسم الوثائق للمحكمة العليا، طبع الديوان الوطني للأشغال التربوية، 1999

10- معجم مقايس اللغة : أحمد بن فارس ، تح: عبد سلام هارون ، دار الفكر ، بيروت، دون تاريخ.

11- الوسيط في شرح القانون المدني: عبد الرزاق أحمد السنهوري، دار إحياء التراث العربي، بيروت.